

المحتويات

2	الجزء الأول- المقدمة.....
2	1-1 المعلومات الأساسية والأساس المنطقي
7	2-1 المفاهيم الرئيسية
8	الجزء الثاني- الأهداف والمبادئ التوجيهية.....
8	1-2 الأهداف والغرض.....
9	2-2 طبيعة الخطوط التوجيهية الطوعية والمستخدمون الذين تتوجه إليهم
10	3-2 المبادئ التوجيهية لتحويل النظم الغذائية أو تشجيع النظم المستدامة منها
11	الجزء الثالث- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية
13	1-3 حوكمة النظم الغذائية الشفافة والديمقراطية والخاضعة للمساءلة.....
13	1-1-3 تعزيز الاتساق في السياسات عبر إدماج التغذية في التنمية الوطنية.....
14	2-1-3 تعزيز التنسيق والعمل المتعدد القطاعات.....
14	3-1-3 إنشاء آليات المساءلة والرصد والتقييم.....
15	2-3 الإمدادات الغذائية المستدامة لتحسين الأنماط الغذائية والتغذية في سياق تغير المناخ.....
15	1-2-3 إسناد الأولوية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره عبر الإمدادات الغذائية
16	2-2-3 ضمان استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام في إنتاج الأغذية
17	3-2-3 تعزيز التغذية في الزراعة وإنتاج الأغذية
18	4-2-3 تحسين تخزين الأغذية وتجهيزها وتحويلها وتعديل تركيبتها
18	5-2-3 تحسين تغذية العاملين في المزارع والنظم الغذائية وصحتهم
19	6-2-3 تمكين الشباب في النظم الغذائية
19	3-3 الوصول المنصف إلى الأنماط الغذائية الصحية التي توفرها النظم الغذائية المستدامة.....
20	1-3-3 تحسين الوصول إلى الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية
20	2-3-3 تحسين توافر الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية وإتاحتها بكلفة ميسورة
21	3-3-3 رصد التكنولوجيات الجديدة وتعزيز الاتجاهات لصالح الأنماط الغذائية الصحية
21	4-3 سلامة الأغذية في النظم الغذائية المستدامة.....
22	1-4-3 اللجوء إلى التعاون الوطني والدولي في مجال سلامة الأغذية.....
22	2-4-3 ضمان سلامة الأغذية في نظم الإنتاج.....
23	3-4-3 حماية المستهلكين من المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية في الإمدادات الغذائية.....
23	5-3 العلاقات الاجتماعية والمعارف وثقافة الأنماط الغذائية.....
23	1-5-3 استخدام السياسات والأدوات لتوفير التثقيف والمعلومات بشأن الأنماط الغذائية الصحية

- 25-3-2 تشجيع المعارف والثقافة الغذائية المحلية..... 25
- 3-5-3 تشجيع "مراكز" المعرفة والتثقيف والمعلومات التغذوية..... 25
- 3-6-3 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النظم الغذائية..... 26
- 3-6-1 تمكين المرأة..... 26
- 3-6-2 تشجيع المرأة والاعتراف بها كصاحبة مشاريع في النظام الغذائي..... 26
- 3-6-3 الاعتراف بالوضع التغذوي للمرأة وحرمانها من التغذية..... 27
- 3-7-3 النظم الغذائية القادرة على الصمود في السياقات الإنسانية..... 28
- 3-7-1 حماية فئة السكان الأكثر عرضة لسوء التغذية في السياقات الإنسانية..... 28
- 3-7-2 تحسين جودة المساعدة الغذائية والتغذوية..... 28
- 3-7-3 ضمان قدرة النظم الغذائية على الصمود في السياقات الإنسانية..... 29
- الجزء الرابع- تنفيذ ورصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية وتطبيقها..... 30
- 4-1 صياغة السياسات وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية..... 30
- 4-2 بناء القدرة على التنفيذ وتقويتها..... 30
- 4-3 رصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها..... 31

الجزء الأول - المقدمة

1-1 المعلومات الأساسية والأساس المنطقي

1- يشكّل سوء التغذية بجميع أشكاله، أي نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والسمنة، أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلدان ونتيجة لانعدام الأمن الغذائي¹، من جملة عوامل وأسباب أخرى عديدة. وتعاني جميع البلدان حول العالم من مشكلة سوء التغذية بأحد أشكالها على الأقل ويتأثر معظمها بأشكال متعددة من سوء التغذية. ويترك سوء التغذية آثارًا وخيمة على صحة الأشخاص ورفاههم، وعلى نموهم الجسدي والإدراكي، وعلى سبل كسب عيشهم على مدى الحياة وعلى مر الأجيال. ويشكّل سوء التغذية عائقًا رئيسيًا أمام الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2- ويرتبط سوء التغذية بجميع أشكاله باعتلال الصحة على اختلاف أنواعه وبارتفاع معدل الوفيات. ويعد نقص التغذية سببًا رئيسيًا لوفاة الأطفال دون سن الخامسة ويزيد إمكانية الإصابة بالأمراض المعدية والأمراض غير السارية في مرحلة البلوغ. ويزيد الهزال الذي يعرف أيضًا بسوء التغذية الحاد، من خطر إصابة الأطفال بالأمراض ووفاتهم. ويتصل التقزم الذي يعرف أيضًا بسوء التغذية المزمن، بتأخر النمو الجسدي والإدراكي على السواء.

¹ "يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس وفي جميع الأوقات بفرص الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي إلى الغذاء الكافي والمأمون والمغذي الذي يفي باحتياجاتهم الغذائية ويناسب أذواقهم الغذائية لحياة موفورة النشاط والصحة". منظمة الأغذية والزراعة، 1996. إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

3- ويؤثر **النقص في المغذيات الدقيقة** المرتبط بعدم كفاية المتناول من الأغذية الغنية بالحديد وفيتامين ألف واليود وحمض الفوليك وفيتامين دال والزنك من جملة أمور أخرى، على نسبة كبيرة من سكان العالم حيث تترتب عليه عواقب وخيمة على صحة الإنسان ورفاهه وتطوره. وللأطفال دون سن الخامسة والمراهقات والنساء في سن الإنجاب والنساء الحوامل والمرضعات احتياجات غذائية محددة خلال دورة حياتهم وهم عرضة بصفة خاصة لخطر الإصابة بفقر الدم، ولا سيما الناشئ عن النقص في الحديد. ويؤدي النقص في المغذيات الدقيقة الذي يشار إليه أيضاً بـ"الجوع المستتر"، إلى زيادة قابلية الإصابة بالعدوى والتشوهات الخلقية والمشاكل في النمو، وإلى انخفاض متوسط العمر المتوقع.

4- ويمثل **الوزن الزائد والسمنة** في العالم عاملي خطر رئيسيين للإصابة بالأمراض غير المعدية والمرتبطة بالنمط الغذائي، مثل بعض أشكال السرطان وأمراض شرايين القلب وداء السكري. وفي حين لا يزال نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة الشكّلين الرئيسيين لسوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة في العالم، يمثل الوزن الزائد والسمنة العبء الأكبر الذي يزرع تحت وطأته الأطفال الصغار والأطفال في سن الدراسة والمراهقون والبالغون.

5- وتنتقل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الشديدة المترتبة عن سوء التغذية بجميع أشكاله من جيل إلى آخر. وهناك احتمال أكبر أن تلد الأمهات اللواتي يعانين من نقص التغذية أطفالاً منخفضي الوزن عند الولادة يكونون معرضين أكثر من غيرهم لأن يصبحوا أطفالاً يعانون أيضاً من نقص التغذية وبالغين يعانون من الوزن الزائد والسمنة. وتمثل سمنة الأمهات أخطاراً قصيرة وطويلة الأجل على صحتهم وصحة أطفالهن، بما في ذلك ضعف القدرة الإدراكية وزيادة خطر المعاناة من اختلالات في النمو العصبي في المراحل الأولى من الحياة وزيادة خطر المعاناة من السمنة والإصابة بالأمراض غير المعدية في مرحلة البلوغ. وتؤدي آثار سوء التغذية لدى الأطفال إلى قصر القامة، وتدهور الصحة الجسدية والعقلية، وضعف الأداء المدرسي، وانخفاض الإنتاجية وتراجع الفرص الاقتصادية، وزيادة قابلية الإصابة بالأمراض المزمنة وغير المعدية الأخرى. وتؤدي هذه الأمراض إلى الوفاة المبكرة وزيادة الأمراض والإعاقة ويترتب عنها ارتفاع الإنفاق على الرعاية الصحية، الأمر الذي يضع عبئاً ثقيلاً على النظم الصحية والاقتصادات الوطنية.

6- ويعزى سوء التغذية بجميع أشكاله إلى أسباب **كامنة متعددة ومتراصة** ينبغي التصدي لها بصورة متزامنة. وتشمل هذه الأسباب الافتقار إلى فرص الحصول على أنماط غذائية صحية وآمنة، وممارسات الرعاية والتغذية غير الملائمة للرضع وصغار الأطفال، وسوء خدمات الصرف الصحي والنظافة ومياه الشرب الآمنة، وعدم الحصول على الخدمات التربوية والصحية الجيدة، وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والتهميش. وتشمل الأسباب الأساسية لسوء التغذية الهياكل والعمليات المجتمعية التي تبطئ أعمال حقوق الإنسان، وتديم الفقر، وتحد من قدرة السكان الضعفاء على الوصول إلى الموارد الأساسية لتحقيق التغذية المثلى والصحة أو تحرمهم منها.

7- ويعد **الفقر وعدم المساواة** سببين كامنين رئيسيين للجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله. ويترتب عن تدني معدلات العمالة والأجور والدخل والقوة الشرائية تداعيات سلبية على النتائج التغذوية والصحية. وتحد الاتجاهات الاقتصادية السلبية من قدرة الحكومات الوطنية على تقديم الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية الأساسية

للمواطنين. وفي هذا السياق، يساهم عدم المساواة في توزيع الدخل والأصول وفي الوصول إلى الخدمات ذات الصلة بالتغذية، في التهميش والإقصاء الاجتماعي ويزيد من التعرض لسوء التغذية.

8- وتشمل عادة فئة الناس الأكثر عرضة لسوء التغذية بجميع أشكاله الأشخاص الذين لديهم احتياجات تغذوية كبيرة وأولئك الذين ليست لديهم سيطرة كافية على اختيارهم للنمط الغذائي، بمن فيهم الأطفال الصغار، والأطفال في سن الدراسة، والمراهقات، والحوامل، والمرضعات، والمسنين، والمعوقين. علاوة على ذلك، فإن السكان الأصليين، والفلاحين، والفقراء في المناطق الحضرية والريفية، والعاملين في مجال الزراعة، والمجتمعات المحلية في الأراضي المرتفعة والمناطق النائية، والمهاجرين، واللاجئين، والمعوقين معرضون بوجه خاص لسوء التغذية بسبب فقرهم المستمر أو المؤقت.

9- وتترتب عن الأزمات المعقدة والممتدة² أيضاً آثار سلبية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على الحالة التغذوية للسكان المتضررين، ولا سيما النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة. وتمثل النزاعات والهشاشة وقابلية التأثر بالكوارث المتصلة بتغير المناخ تهديداً رئيسياً لقدرة النظم الغذائية على توفير الأنماط الغذائية الصحية ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بكاملها.

10- وهناك ترابط بين تغير المناخ والزراعة³ والتغذية. فتغير المناخ يؤثر على درجات الحرارة وهطول الأمطار وعلى تواتر الأحوال الجوية القصوى وحدتها. وتؤثر الزيادة في درجات الحرارة وموجات الحر والجفاف على الزراعة، مع تجلّي الآثار الكبرى في تراجع غلة المحاصيل وإنتاجية الماشية وتدهور مصائد الأسماك والحراجة الزراعية في المناطق المعرضة بالفعل لانعدام الأمن الغذائي. ويؤثر تغير المناخ أيضاً على كمية الأغذية، وجودتها، وسلامتها، وبالتالي على أسعارها، مع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات كبيرة على توافر الأنماط الغذائية الصحية. وفي الوقت نفسه، تشكل الزراعة وإنتاج الأغذية مصدراً رئيسياً لانبعاثات غازات الدفيئة وتستحوذان على نسب كبيرة من الأراضي والمياه العذبة على الكوكب.

11- وأمسّت الأنماط الغذائية غير الصحية أحد عوامل الخطر الرئيسية لسوء التغذية بمختلف أشكاله وللنتائج الصحية حول العالم. وتغيّرت الأنماط الغذائية العالمية، مما كان له تأثير على الناس في جميع أرجاء العالم. وتتجه التغيرات في الأنماط الغذائية في أقاليم عديدة، نحو استهلاك الأغذية والمشروبات الجاهزة والغنيّة بالسكر و/أو الدهون المشبعة و/أو الملح المرتبطة بزيادة انتشار الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية. وتحدث تغيّرات عميقة في الأنماط الغذائية لأسباب عديدة، منها انتقال السكان إلى المناطق الحضرية، وتأثير العولمة والتجارة في النظم الغذائية، ومواصلة فقدان إمكانية الوصول إلى الأنماط الغذائية التقليدية، وتغير أنماط الحياة.

² حالات الأزمات الممتدة "تتسم بتكرار حدوث الكوارث الطبيعية و/أو النزاعات، وطول أجل الأزمات الغذائية، واختيار سبل المعيشة، وعدم قدرة المؤسسات على التصدي للأزمات". تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2010. منظمة الأغذية والزراعة. 2010

³ تشمل الزراعة المحاصيل والغابات ومصائد الأسماك والماشية وتربية الأحياء المائية. الفقرة 20 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/242

12- وتعتبر النظم الغذائية⁴ شبكات معقدة من الأنشطة والجهات الفاعلة التي تنطوي على إنتاج الأغذية وتجهيزها ومناولتها وإعدادها وتخزينها وتوزيعها واستهلاكها وهدرها. وتتأثر هذه النظم باستمرار بمجموعة مختلفة من القوى والمحركات والقرارات التي يتخذها العديد من الأفراد المختلفين. ولكل نظام غذائي القدرة على أن يكون منصفاً وأن ينتج الأنماط الغذائية الصحية اللازمة للتغذية المثلى، ولكن يمكنه أن يتأثر أيضاً بتركز القوة واختلال التوازن فلا يصبح شاملاً ولا منصفاً. ويتسم بعض النظم الغذائية بالاستدامة في حين أن البعض الآخر له حدوده من حيث الاستدامة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية واليد العاملة والطاقة، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور البيئة وتلوث المياه وفقدان التنوع البيولوجي والإفراط في استهلاك الأغذية وهدرها.

13- ويتأثر عمل النظم الغذائية وقدرتها على توفير أنماط غذائية صحية بعدد من المحركات، الأمر الذي يشير إلى أنه لتحسين التغذية يلزم إجراء تغييرات محددة خاصة بالسياق ليس فقط في السياسات الزراعية والغذائية، إنما أيضاً في قطاعات ومجالات سياسية عديدة تتناول مثلاً الأولويات التنموية الوطنية والسياسات الاقتصادية والمعايير الاجتماعية⁵.

14- ويتطلب تحويل النظم الغذائية وتشجيع النظم الغذائية المستدامة⁶ التي تلبي الاحتياجات الغذائية للسكان، إحداث تغييرات مؤسسية وسلوكية لدى جميع الجهات الفاعلة في النظام الغذائي. وينبغي أن تركز السياسات المرتبطة بالنظم الغذائية على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والتغذوية والصحية المترتبة عنها، مع إيلاء عناية خاصة للأشخاص الأشد فقراً والأكثر عرضة لسوء التغذية والتصدي للحواجز التي تعترض حصولهم على الأغذية من أجل أنماط غذائية صحية.

15- ويتعين إجراء تغييرات في الحوكمة داخل النظم الغذائية وفي ما بينها وفي العناصر المكونة لها، أي سلاسل الإمدادات الغذائية⁷ والبيئات الغذائية⁸ وسلوك المستهلك⁹، بهدف توليد نتائج إيجابية على امتداد الأبعاد الثلاثة للاستدامة، وهي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

⁴ "تجمع النظم الغذائية بين جميع العناصر (البيئة والأفراد والمدخلات والعمليات والبنى التحتية والمؤسسات، وما إلى ذلك) والأنشطة المتصلة بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وإعدادها واستهلاكها، ونواتج هذه الأنشطة، بما في ذلك النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية". فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2014. [الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة](#). تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

⁵ فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2017. [التغذية والنظم الغذائية](#). تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي.

⁶ "النظم الغذائية المستدامة هي نظم غذائية تكفل الأمن الغذائي والتغذية للجميع مع ضمان عدم المساس بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية لأجيال المستقبل". فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2014

⁷ تتألف سلاسل الإمدادات الغذائية "من الأنشطة والجهات الفاعلة التي تنتقل الأغذية عبرها من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة الاستهلاك والتخلص من المهدر منها، بما في ذلك الإنتاج والتخزين والتوزيع والتجهيز والتعبئة والبيع بالتجزئة والتسويق". فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2017

⁸ تعني البيئات الغذائية "السياق المادي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي الثقافي الذي يتعامل فيه المستهلكون مع النظام الغذائي لاتخاذ قراراتهم بشأن الحصول على الغذاء وإعداده واستهلاكه". فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2017

⁹ يشير سلوك المستهلك "إلى جميع الخيارات والقرارات التي يتخذها المستهلكون بشأن الغذاء الواجب شراؤه وتخزينه وإعداده وطهيته وتناوله، وبشأن توزيع الغذاء ضمن الأسرة". فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2017

16- وهناك حاجة إلى عمليات التنسيق للتصدي للتشتت السياساتي بين القطاعات مثل الصحة، والزراعة، والتربية، والبيئة، والمياه، والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، والتجارة، وفرص العمل، والشؤون المالية، التي تؤثر جميعها على نتائج التغذية.

17- وأخذت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) بزمام قيادة عملية سياسية أسفرت عن إعداد خطوط توجيهية طوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية (الخطوط التوجيهية الطوعية). وتسترشد عملية إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية هذه بالنتائج والأدلة العلمية التي أتاحتها تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء الرفيع المستوى)¹⁰ عن التغذية والنظم الغذائية والأدبيات الأخرى، وبعملية تشاورية حصلت بين مايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني 2019 شارك في إقرارها أصحاب المصلحة في اللجنة في اجتماعات عقدت في إيطاليا، وإثيوبيا، وتايلاند، وهنغاريا، ومصر، وبنما، والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من خلال مشاوره إلكترونية.

18- وتجري هذه العملية السياسية بالتزامن مع قيام مجموعة من المنظمات من قطاعات مختلفة بالتصدي لسوء التغذية. وقد حظيت النظم الغذائية والتغذية باهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، وهي تعتبر عوامل محددة مشتركة للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي عام 2014، التزمت البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، خلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، بالقضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله¹¹. وفي عام 2016، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)¹² ودعت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى قيادة عملية تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبالاستعانة بمنصات متعددة أصحاب المصلحة من قبيل لجنة الأمن الغذائي العالمي. وفي عام 2017، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)¹³. وتم إيلاء عناية خاصة للتغذية في عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة¹⁴، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي¹⁵، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة¹⁶، وجمعية الصحة العالمية¹⁷، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء¹⁸.

¹⁰ يشكّل فريق الخبراء الرفيع المستوى همزة الوصل بين العلوم والسياسات في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهو يعمل على توفير قاعدة أدلة منظمة للاسترشاد بما في مناقشات السياسات الخاصة باللجنة استناداً إلى البحوث والمعارف المتاحة، والتجارب، والسياسات على نطاقات مختلفة وفي سياقات متنوعة.

¹¹ منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية. 2014. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، إعلان روما عن التغذية.

¹² قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة [A/RES/70/259](#) وبرنامج عمل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية

¹³ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة [A/RES/72/239](#).

¹⁴ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة [A/RES/73/2](#) و [A/RES/73/132](#) و [A/RES/73/253](#).

¹⁵ الإعلان الوزاري الصادر في عام 2018 عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

¹⁶ الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية البيئة في الأمم المتحدة 2019

¹⁷ أكدت جمعية الصحة العالمية خطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال وخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2013-2020 اللتين تحددان الخيارات المتاحة في مجال السياسات للوقاية من سوء التغذية بجميع أشكاله والنهوض بالأمن الغذائي والصحة.

¹⁸ القرار [A/71/282](#) بعنوان "التقرير المؤقت للمقرر الخاصة المعنية بالحق في الغذاء"

19- ومن المتوقع أن تساهم الخطوط التوجيهية الطوعية في هذه المبادرات الدولية وأن تكتملها من أجل تعزيز الاتساق في السياسات. كما أنها توفر توجيهات قائمة على الأدلة لمساعدة البلدان على تفعيل توصيات إطار العمل¹⁹ الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني وللحق في الصحة وتحقيق الهدف 2²⁰ من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص للمقاصد 1-2²¹ و2-2²² و4-2²³. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤدي الخطوط التوجيهية الطوعية دورًا أساسيًا في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى ذات الصلة (الأهداف 1 و3 و4 و5 و6 و8 و10 و12).

2-1 المفاهيم الرئيسية

20- **الأنماط الغذائية الصحية** هي الأنماط المتاحة بكمية كافية ونوعية مناسبة لنمو جميع الأفراد وتطورهم على الوجه الأمثل ولدعم أدائهم ورفاههم الجسدي والعقلي والاجتماعي في جميع مراحل الحياة. وتساعد الأنماط الغذائية الصحية على الوقاية من سوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والسمنة، ومن الأمراض غير المعدية مثل داء السكري وأمراض القلب والسكتة الدماغية والسرطان. وتتباين التركيبة المحددة للأنماط الغذائية الصحية بحسب السمات الفردية (مثل العمر ونوع الجنس ونمط الحياة ومستوى النشاط البدني)، والسياق الثقافي، والأغذية المتاحة محلياً، والعادات الغذائية. وتكون هذه الأنماط الغذائية متنوّعة ومتوازنة وصحية ويجب أن تحد من تناول الدهون المشبعة والتقلبية والسكريات المضافة والصدويوم. وتبدأ الممارسات الغذائية الصحية في مرحلة مبكرة من الحياة، حيث تعزز الرضاعة الطبيعية النمو الصحي وتحسّن النمو الإدراكي ويمكن أن يكون لها منافع صحية²⁴ طويلة الأجل.

21- **والأنماط الغذائية الصحية والمستدامة** هي أنماط غذائية صحية تجمع بين جميع أبعاد الاستدامة لتجنّب العواقب غير المقصودة وتقويض الأنماط الغذائية الصحية لأجيال المستقبل. كما أنها تساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي ويترتب عنها ضغوط وآثار بيئية قليلة²⁵.

¹⁹ منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية. 2014. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، إطار العمل.

²⁰ يتمثل الهدف 2 في "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة".

²¹ يتمثل المقصد 1-2 في "القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفتيات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030".

²² يتمثل المقصد 2-2 في "وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليًا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025".

²³ يتمثل المقصد 4-2 في "ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسين تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030".

²⁴ مقتبس من صحيفة الوقائع عن النظم الغذائية الصحية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية: <https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/healthy-diet>

²⁵ مقتبس من [FAO and WHO. 2019. Sustainable healthy diets – Guiding principles. Rome](https://www.fao.org/3/i7102e/i7102e01.htm)

22- والأغذية المغذية هي الأغذية التي تميل إلى أن تكون غنية بالمغذيات الأساسية مثل الفيتامينات، والمعادن (المغذيات الدقيقة)، والبروتينات، والكربوهيدرات غير المكررة من قبيل الألياف و/أو الدهون غير المشبعة، وقليلة الصوديوم والسكريات المضافة والدهون المشبعة والدهون المتعادلة.

23- يتم إعمال الحق في الغذاء الكافي عندما يتاح مادياً واقتصادياً لكل رجل وامرأة وطفل، بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه. ويقتضي الحق في الغذاء الكافي أن تتوفر الأغذية بالكمية والجودة الكافية لتلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد، وأن تكون خالية من المواد المضرة ومقبولة في سياق ثقافي معين²⁶.

الجزء الثاني- الأهداف والمبادئ التوجيهية

1-2 الأهداف والغرض

24- ترمي الخطوط التوجيهية الطوعية إلى المساهمة في تحويل النظم الغذائية²⁷ وتشجيع النظم الغذائية المستدامة من أجل الحرص على أن تكون الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية والمستدامة متوافرة ومتاحة بتكلفة ميسورة وبطريقة يسهل الوصول إليها وبصورة مأمونة وبالكمية والنوعية المناسبين وأن تراعي "معتقدات الأفراد وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم وتفضيلاتهم الغذائية بما يتماشى مع القوانين والواجبات الوطنية والدولية"²⁸.

25- وتتبع الخطوط التوجيهية الطوعية نهجاً شاملاً ونظامياً وقائماً على العلوم والأدلة لمعالجة التشتت في مجال السياسات، مع التركيز بصورة خاصة على قطاعات الأغذية والزراعة والصحة ومواجهة قضايا الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وتوفر الخطوط التوجيهية الطوعية التوجيهات بشأن السياسات والاستثمارات والترتيبات المؤسسية الفعالة. ومن المتوقع أن تعالج التنوع والتعقيد القائم في النظم الغذائية بغية تعزيز الاتساق في السياسات، مع مراعاة المنافع والتبادلات وتشجيع الحوار بين مختلف المؤسسات والقطاعات وتوجيهه.

26- والمقصود من الخطوط التوجيهية الطوعية أن تكون عالمية وأن توفر التوجيهات لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة المعنيين عند تصميم السياسات، والقوانين، والأنطر التنظيمية، والاستراتيجيات، والخطط، والبرامج المناسبة لكل سياق. وتأخذ هذه الخطوط التوجيهية الطوعية في الحسبان مختلف الوقائع والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، فضلاً عن مختلف أنواع النظم الغذائية والحركات العديدة التي تؤثر عليها.

²⁶ إن تعريف الحق في الغذاء الكافي مقدّم من اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقوم في التعليق العام 12 بتفسير المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

²⁷ الفقرة 40 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/242

²⁸ منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية. 2014. المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، إعلان روما عن التغذية. الفقرة 5-ب.

27- وتحصل الخطوط التوجيهية الطوعية على الأدلة من مجموعة من الدراسات الدقيقة وأفضل الممارسات والتجارب العالمية -على مستوى البلديات وعلى المستويين دون الوطني والوطني- وتقوم بتطبيق هذه الأدلة من منظور واسع²⁹. وتستمد معظم الأدلة الواردة في الخطوط التوجيهية الطوعية من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى لعام 2017، ومجموعة متنوعة من الوثائق الفنية للأمم المتحدة، والأدبيات العلمية التي استعرضها الأقران.

2-2 طبيعة الخطوط التوجيهية الطوعية والمستخدمون الذين تتوجه إليهم

28- ليست الخطوط التوجيهية الطوعية ملزمة وبنبغي تفسيرها وتطبيقها بما يتماشى مع الالتزامات القائمة بموجب القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والصكوك الدولية الأخرى المتفق عليها لحقوق الإنسان، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية السارية. وينبغي أن تستند توجيهات لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى الصكوك القائمة وأطر العمل المعتمدة في سياق منظومة الأمم المتحدة والتوجيهات والتوصيات التي اعتمدها الدول الأعضاء، وأن تقوم بإدماجها.

29- وترمي الخطوط التوجيهية الطوعية إلى تفادي تكرار عمل الأجهزة الدولية الأخرى وولايتها، وإلى البناء على التوجيهات ذات الصلة الواردة في منتجات أخرى للجنة الأمن الغذائي العالمي وتكميلها، مع إيلاء عناية خاصة لما يلي:

- [الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري \(2004\)](#)،
- [الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني \(2012\)](#)،
- [مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية \(2014\)](#)،
- [توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة \(2014\)](#)
- [إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي \(2015\)](#)،
- [التوصيات السياسية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المياه من أجل الأمن الغذائي والتغذية \(2015\)](#)،
- [توصيات السياسة الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق \(2016\)](#)،
- [والتوصيات الخاصة بالسياسات بشأن التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي دور للثروة الحيوانية؟ \(2016\)](#).

²⁹ بما أن الحالات تختلف اختلافاً كبيراً، تعد إمكانية تعميم الأدلة على الحالات الأخرى أمراً بالغ الأهمية ولكن غير متاح دائماً لإجراءات النظم الغذائية التي تتناول الأنماط الغذائية والتغذية. ويلزم إجراء المزيد من البحوث للمساهمة في قاعدة الأدلة التي يقوم عليها صنع القرارات. وتجمع الخطوط التوجيهية الطوعية أدلة مستقاة من منهجيات مختلفة: فبعضها تجريبي ويبحث على التفاؤل لصلته بالواقع، وبعضها الآخر مستمد من تقييم البرامج والسياسات التي توفر التوجيهات بشأن التنفيذ في ظروف وسياقات محددة.

30- وتستهدف الخطوط التوجيهية الطوعية الجهات الفاعلة الحكومية بصورة رئيسية لمساعدتها على تصميم السياسات العامة الكلية والشاملة. ويمكن أن يستخدمها أصحاب المصلحة المعنيون في النقاشات في مجال السياسات وفي عمليات التنفيذ. ويشمل أصحاب المصلحة هؤلاء، على سبيل المثال لا الحصر:

- (أ) الجهات الفاعلة الحكومية، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية المعنية، والبرلمانيين؛
- (ب) والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بما في ذلك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة؛
- (ج) ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك تلك التي تمثل السكان الأصليين، والفئات والمجموعات الضعيفة، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والصيادين، والرعاة، والمعدومين، والعمال؛
- (د) ومنظمات المزارعين وشبكاتهم؛
- (هـ) والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بما في ذلك الأعمال التجارية الزراعية، ومصنعي الأغذية والمشروبات، وبائعي الأغذية بالتجزئة مثل المتاجر الكبرى، ومزوّدي الخدمات الغذائية، والجمعيات التجارية في القطاع، وبائعي الأغذية بالجملة، وموزّعي الأغذية ومستورديها ومصنّعيها، وقطاع الإعلانات والتسويق؛³⁰
- (و) ومنظمات البحوث والأوساط الأكاديمية والجامعات؛
- (ز) والشركاء في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية؛
- (ح) والجهات المانحة الخاصة والمؤسسات الخيرية والصناديق؛
- (ط) وجمعيات المستهلكين.

2-3 المبادئ التوجيهية لتحويل النظم الغذائية أو تشجيع النظم الغذائية المستدامة

31- تشمل الخطوط التوجيهية الطوعية خمسة مبادئ توجيهية³¹ انبثقت عن عملية التشاور باعتبارها أساسية عند النظر في مختلف الإجراءات التي يجب اتخاذها للمساهمة في تحويل النظم الغذائية وتشجيع النظم الغذائية المستدامة التي تمكّن الأنماط الغذائية الصحية.

32- وتستند هذه المبادئ إلى الحاجة إلى ضمان المشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، والشفافية، وكرامة الإنسان، والتمكين، والمساواة، وحكم القانون من أجل المساهمة في الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

- (أ) النهج النظامي والمتعدد القطاعات والقائم على العلوم والأدلة. تشجيع اتباع نهج نظامي ومتعدد القطاعات وقائم على العلوم والأدلة يتناول النظم الغذائية في مجملها، ويدمج أشكال المعرفة الأصلية والتقليدية، ويسعى إلى تعظيم النواتج في جميع أبعاد الاستدامة في آن واحد، وينظر في الأسباب المتعددة الأبعاد لسوء التغذية بجميع أشكاله.

³⁰ يتضمن القطاع الخاص أنواعاً كثيرة من الشركات ذات الحجم والنطاق والموارد البشرية والمالية المختلفة وذات القدرة المتباينة على الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية.

³¹ تتماشى هذه المبادئ التوجيهية مع الوثائق والأدوات الدولية المتفق عليها بالفعل، مثل إعلان روما عن التغذية وإطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

- (ب) **السياسات المتسقة والمناسبة لكل سياق.** المساهمة في وضع سياسات متسقة ومناسبة لكل سياق واستثمارات ذات صلة وتنفيذها عن طريق إجراءات منسقة بين مختلف الجهات الفاعلة وفي جميع القطاعات المعنية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية.
- (ج) **المساءلة والشفافية والمشاركة.** دعم الجهود الرامية إلى تقوية آليات الحوكمة والمساءلة التي تساهم في تشجيع مشاركة المواطنين في النقاشات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية وفي عمليات صنع القرارات الشفافة والشاملة، بالاستناد إلى قواعد شفافة للمشاركة تشمل ضمانات ضد احتمال تضارب المصالح.
- (د) **شعوب وكوكب بصحة جيدة.** تعزيز السياسات والإجراءات التي تحسّن سبل معيشة السكان وصحتهم ورفاههم والإنتاج والاستهلاك المستدامين للأغذية من أجل حماية الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وضمان التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره.
- (هـ) **المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.** تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، واحترام حقوقهن وحمايتهن وإعمالها، وتهيئة الظروف المناسبة لإشراك المرأة في صنع القرارات ومشاركتها في تشكيل النظم الغذائية التي تحسّن التغذية، مع الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه في مجال الرعاية والتربية والزراعة وتعزيز الصحة وإعداد الأغذية واستهلاكها، ومع تشجيع الممارسات المنصفة للجنسين.

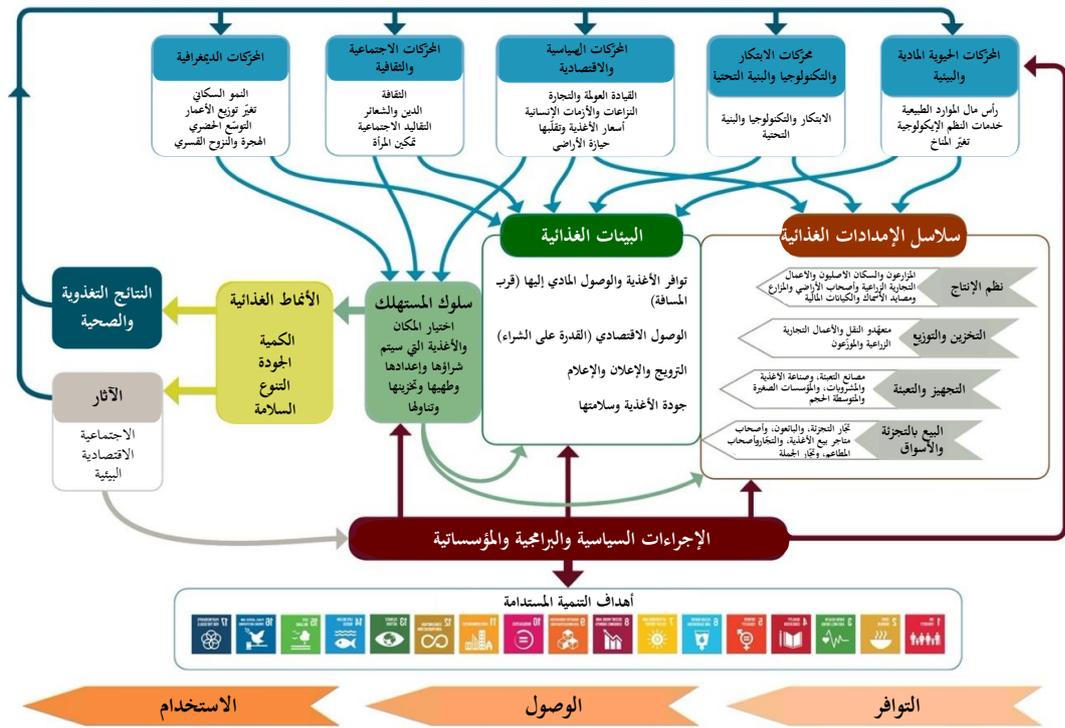
الجزء الثالث - الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية

- 33- توفر الخطوط التوجيهية الطوعية التي ترمي إلى ضمان الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، إطاراً لتعزيز الاتساق في السياسات وجمع مختلف أصحاب المصلحة في النظم الغذائية للعمل معاً على توفير الأنماط الغذائية الصحية للجميع.
- 34- ولتحقيق غايات جمعية الصحة العالمية ومقاصد خطة عام 2030 والوفاء بالالتزامات الوطنية للقضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، يلزم اتباع نهج النظام الغذائي الذي يعترف بأن الأجزاء المختلفة التي تتألف منها النظم الغذائية مترابطة، وبأن أي إجراء أو قرار لمعالجة أحد جوانب نظام غذائي معيّن قد يؤثر على الجوانب الأخرى، وبأن النظم الغذائية تستجيب للنظم والحالات والسياقات الأخرى وتتأثر بها. ويمكن للتفكير المنهجي والمتعدد التخصصات لتحويل النظم الغذائية أن يضمن التصدي للتحديات من منظورات متعددة. بالتالي، توفر الخطوط التوجيهية الطوعية الإرشادات بشأن مجموعة من الإجراءات التنظيمية والضريبية والسياساتية الأخرى التي تغطي تنوع سلاسل الإمدادات الغذائية والبيئات الغذائية وسلوك المستهلكين فضلاً عن المحركات والأشخاص الذين يشكلون هذه الإجراءات.
- 35- وتتمحور هذه الخطوط التوجيهية حول سبعة مجالات تركيز هي: (1) حوكمة النظم الغذائية الشفافة والديمقراطية والخاضعة للمساءلة؛ (2) والإمدادات الغذائية المستدامة لتحسين الأنماط الغذائية والتغذية في سياق تغيّر المناخ؛ (3) والوصول المنصف إلى الأنماط الغذائية الصحية التي توفرها النظم الغذائية المستدامة؛ (4) وسلامة الأغذية في النظم الغذائية

المستدامة؛ (5) والعلاقات الاجتماعية والمعارف وثقافة الأنماط الغذائية؛ (6) والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النظم الغذائية؛ (7) والنظم الغذائية القادرة على الصمود في السياقات الإنسانية.

36- وتمحور تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى حول ثلاثة عناصر مكونة رئيسية للنظم الغذائية³² واقترح عدداً كبيراً من المجالات السياسية ومحركات التغيير (انظر الشكل 1). وخلال العملية التشاركية، حدد أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي عدداً من العوامل المشتركة ذات الصلة بالنسبة إلى تحسين الأنماط الغذائية والتغذية، وبالتالي مصدر مجالات التركيز السبعة. ويضع المجال الأول المتعلق بحكومة النظم الغذائية، الأساس الذي تقوم عليه التوصيات السياسية الأخرى للخطوط التوجيهية الطوعية. وتتداخل الحكومة، بوصفها محركاً رئيسياً لتشكيل النظم الغذائية، في المجالات الستة الأخرى. وتغطي ثلاثة مجالات المكونات الرئيسية للنظم الغذائية في حين يستند مجال إضافي إلى الاعتراف بالأهمية المتزايدة للعمل الجماعي في معالجة سلامة الأغذية. ويتم إيلاء عناية خاصة للمرأة نظراً إلى الدور الحيوي الذي تؤديه في النظم الغذائية. ويشكل السياق الإنساني مجالاً قائماً بذاته لأنه سيبقى مسألة عالمية مهمة في سياق تغير المناخ والأزمات الممتدة والنزاعات والهجرة.

الشكل 1: إطار النظم الغذائية الخاص بفريق الخبراء الرفيع المستوى³³



³² سلاسل الإمدادات الغذائية، والبيئات الغذائية، وسلوك المستهلك

³³ فريق الخبراء الرفيع المستوى، 2017 ب

37- وتتوجه الإرشادات بشكل أساسي إلى الجهات الفاعلة الحكومية التي يتعين عليها النظر فيها لجهة علاقتها بالأوليات والاحتياجات والظروف الوطنية ودون الوطنية وتقييم جدوى نقاط الدخول والإجراءات السياساتية بقدر صلتها بسياسات النظم الغذائية الخاصة بها. ومن المهم أن تعتمد البلدان منظوراً تشخيصياً إزاء نظمها الغذائية بشكل منهجي وكامل. وينطوي ذلك على فهم أنواع النظم الغذائية القائمة وتركيبها وتعقيدها، والعوامل الرئيسية المحفزة للتغيير والتعطيل والإقصاء/الإدماج والنمو. وتشجع الجهات الفاعلة الحكومية على إجراء تحليل منهجي لتكاليف الانتقال، والمنافع، والتبادلات، والآثار التي يمكنها أن تترتب عن الإجراءات التي تتخذها، مع النظر في تبعاتها على القطاعات والجهات الفاعلة في سياق الظروف والأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها.

1-3 حوكمة النظم الغذائية الشفافة والديمقراطية والخاضعة للمساءلة

38- يبين هذا القسم مدى أهمية آليات الحوكمة والقيادة والمساءلة بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في النظم الغذائية، من المستوى العالمي إلى المحلي. والحكومات مسؤولة عن تطوير السياسات العامة السليمة والأطر التنظيمية والتشريعية التي تحكم النظم الغذائية، وتعزز التوعية، وتحدد أولويات الإجراءات المؤثرة. ويتعين على الحكومات أيضاً أن تدير تضارب المصالح، واختلالات التوازن في القوة، والضمانات الأخرى لوضع المصالح العامة قبل غيرها من المصالح.

1-1-3 تعزيز الاتساق في السياسات عبر إدماج التغذية في التنمية الوطنية

(أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تعزز الاتساق في السياسات عبر القطاعات للحد من سوء التغذية بجميع أشكاله من منظور النظم الغذائية. وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تسند الأولوية للنظم الغذائية المستدامة من أجل جمع القطاعات المعنية بفعالية حول مجموعة من الأهداف المشتركة.

(ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تدمج الإجراءات الخاصة بالنظم الغذائية المستدامة التي تعزز الأنماط الغذائية الصحية والتغذية، في الخطط الوطنية والمحلية الإنمائية والصحية والاقتصادية والزراعية والمناخية/البيئية والخاصة بالحد من مخاطر الكوارث. ويجب استكمال هذا الإدماج بزيادة وتحسين مخصصات الميزانية لأنشطة النظم الغذائية التي تهدف بوضوح إلى تحسين الأنماط الغذائية والتغذية، مع توافر مؤشرات لتتبع كامل الكلفة المترتبة عن التصدي لسوء التغذية بجميع أشكاله وتقييمها.

(ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تحرص على اتساق الاتفاقات التجارية والاستثمارية الدولية والثنائية مع السياسات الوطنية المتعلقة بالتغذية والأغذية والزراعة، ومع المعايير الدولية المتعلقة بسلامة الأغذية (مثل مواصفات الدستور الغذائي ومعايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان).

(د) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية أن تحدد الفرص المتاحة في النظم الغذائية لتحقيق الأهداف والمقاصد والمؤشرات الوطنية والعالمية للأمن الغذائي والتغذية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2-1-3 تعزيز التنسيق والعمل المتعدد القطاعات

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء في التنمية العمل على تحسين الأنماط الغذائية والتغذية في مختلف القطاعات والوزارات والوكالات وعلى جميع المستويات من خلال تقوية الأطر القانونية والقدرات المؤسسية التي تعالج الأسباب والتداعيات المتعددة لسوء التغذية بجميع أشكاله. وينبغي أن يؤدي هذا التنسيق إلى إنشاء و/أو تعزيز الآليات المتعددة القطاعات وأصحاب المصلحة التي من شأنها الإشراف على تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والتدخلات القائمة على الأدلة والعلوم التي تساهم في تحقيق نتائج الأنماط الغذائية والتغذية من المستوى الوطني إلى المحلي، والتي يتم اعتمادها وفقاً للقواعد المتفق عليها من جانب أطراف متعددين.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تيسر إقامة حوار شامل وشفاف يضمن مشاركة مجموعة من أصحاب المصلحة الذين يعملون مع النظم الغذائية أو فيها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، والسكان الأصليين، والشباب، وجمعيات المستهلكين والمزارعين، والجهات المانحة، والشركاء في التنمية. ويجب أن يتناول هذا الحوار جميع أبعاد النظم الغذائية، وحماية الموارد الطبيعية والبيئة، والتماسك والإدماج الاجتماعيين.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني أن تشجع زيادة الالتزام بالعمل في ظل الاستثمار المسؤول³⁴ الذي يجريه القطاع العام، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والمانحين لدعم النظم الغذائية المستدامة التي تشجع الأنماط الغذائية الصحية، مع مراعاة التبادلات مع الأولويات السياسية الأخرى.

3-1-3 إنشاء آليات المساءلة والرصد والتقييم

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تضع أطراً تنظيمية وتشريعية تحكم أنشطة القطاعين الخاص والعام المتعلقة بالنظم الغذائية، أو أن تقويها. وعليها أن تنشئ آليات مساءلة متينة وشفافة يكون من شأنها تعزيز الحوكمة الرشيدة، والمداورات العامة، والهيئات المستقلة التي ترصد الامتثال والأداء، وإجراءات الشكاوى الفردية، والإجراءات التصحيحية لتحسين المساءلة، والإدارة المنهجية للتضارب في المصالح والمصلحة الشخصية، والاختلافات في توازن القوة، والقدرة على تسوية النزاعات التي قد تقوّض الصحة العامة. ويجب أن تحرص الجهات الفاعلة الحكومية على أن يكون الحوار مع القطاع الخاص شفافاً وأن يجرى وفقاً للأدوار والمسؤوليات الواضحة الخاصة بالمشاركة من أجل حماية المصلحة العامة.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تحسّن، بالشراكة مع المنظمات البحثية والمنظمات الحكومية الدولية، توافر وجودة نظم المعلومات المتعددة القطاعات ونظم الرقابة الوطنية التي تجمع البيانات والمؤشرات وتوائمها وتصنّفها عبر جميع جوانب النظم الغذائية والنتائج المتعلقة بالأمن الغذائي، والأنماط الغذائية (لا سيما المتناول الغذائي وجودة الأنماط الغذائية)، وتركيبه الأغذية، والتغذية (بما في ذلك

³⁴ بما يتماشى مع مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية (2014).

قياسات المغذيات الدقيقة والجسم البشري) لتحسين إعداد السياسات والمساءلة واستهداف البرامج العامة على نحو أفضل.

(ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية، وبدعم من المنظمات الحكومية الدولية، أن تعزز الاستثمار في القدرات البشرية والنظامية والمؤسسية لتحليل معلومات النظم الغذائية بطريقة شاملة بغية دعم تخطيط الإجراءات البرمجية ورصدها وتقييمها.

2-3 الإمدادات الغذائية المستدامة لتحسين الأنماط الغذائية والتغذية في سياق تغيّر المناخ

39- تؤدي أنماط الإمدادات الغذائية دوراً مهماً في الصحة واستدامة البيئة. وتعمل الإمدادات الغذائية، من مرحلة الإنتاج والتخزين والتجهيز والتعبئة والتسويق، على نطاقات وهياكل ومستويات متنوعة، من سلاسل الإمداد البسيطة إلى السلاسل الشديدة التعقيد والمعقدة التي تشمل العديد من الجهات الفاعلة في النظم الغذائية. ويكتمل هذا القسم الأهداف الواردة في عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية ويسلّط الضوء على أهمية تحسين التغذية في ظل انتقال الأغذية عبر النظام، ويشير إلى الجهات الفاعلة في النظم الغذائية التي يجب إيلاء عناية خاصة لها، ويقترح سبلاً لتهيئة إمدادات غذائية قادرة على الصمود في ظل تغيّر المناخ وتدهور الموارد الطبيعية.

1-2-3 إسناد الأولوية للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره عبر الإمدادات الغذائية

(أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية (بما في ذلك نظم الإرشاد الوطنية) والشركاء في التنمية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص مساعدة المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية على التكيف مع الصدمات المناخية وضمان قدرة سلاسل الإمدادات الغذائية على الصمود في وجهها من خلال إدارة المخاطر وبناء التأهب والقدرة على الصمود. ويمكن أن تشمل المساعدة الحصول على التمويل، والتأمين، والبيانات والأساليب المتعلقة بالتنبؤ بالطقس، والمساعدة الفورية من خلال تطبيقات الخدمات (مثلاً لتحديد الأمراض النباتية والطفيليات). ويمكن أن تشمل المساعدة أيضاً حماية المحاصيل والثروة الحيوانية ومسايد الأسماك ونظم الإنتاج عموماً من الآثار المتوقعة لتغيّر المناخ التي تتجلى على شكل آفات وأمراض وصدمات مرتبطة بالطقس، واعتماد الأصناف المقاومة للجفاف ومبادرات توليد الأصول المنتجة (مثل إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وتطوير البنية التحتية).

(ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تدعم المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية وأن تساعدهم على الحد من الآثار البيئية المترتبة عن النظم الغذائية. ويمكن تحقيق ذلك عبر تشجيع اعتماد التكنولوجيا المناسبة وممارسات الإدارة على مستوى المزرعة لتحسين غلة المحاصيل والحد من استخدام مبيدات الآفات. وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تشجّع تعظيم المخرجات الزراعية لكل وحدة من المياه والطاقة والأراضي، وأن تحد من انبعاثات غازات الدفيئة وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الموارد الطبيعية نتيجة للأنشطة الزراعية.

- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تنشئ **نظم للرقابة** (بما فيها نظم الإنذار المبكر)، ومؤشرات الجودة (مثل الغايات المتعلقة بالتنوع المتكامل والتنوع البيولوجي الزراعي)، ومقاييس أخرى خاصة بالنظم الغذائية والأنماط الغذائية لرصد تغير الظروف وفعالية الاستجابات في مجال السياسات.
- (د) وينبغي للمنظمات البحثية والمؤسسات الأكاديمية والجامعات أن تشجع توليد واستخدام العلوم والأدلة **الدقيقة** التي تعرض الاستراتيجيات القوية للتخفيف من آثار تغير المناخ والصمود في وجهه في النظم الغذائية المستدامة والأنماط الغذائية الصحية والمستدامة. ويجب أن تركز البحوث على التدخلات ونقاط الدخول السياساتية المحتملة لضمان مساهمة الإنتاج الزراعي، والتجهيز، والتعبئة، والبيع بالتجزئة، والأسواق، وطلب المستهلكين في دعم منتجي الأغذية في ما يبذلونه من جهود للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من تدهور الموارد الطبيعية.

2-2-3 ضمان استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام في إنتاج الأغذية

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمزارعين ومنظماتهم التعامل مع **صحة التربة** كأمر أساسي لنظم الإنتاج الزراعي. وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تشجع استخدام ممارسات الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة من أجل المحافظة على إنتاجية المحاصيل وزيادتها بطريقة مستدامة، وأن توفر الحوافز المناسبة لاستخدام خدمات الإدارة المستدامة للأراضي والممارسات الزراعية المستدامة من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي للتربة وتوازن المغذيات وتعزيز تخزين الكربون.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تحسّن إدارة الموارد المائية والتحكم بها من أجل الزراعة وإنتاج الأغذية عبر تحسين التنظيم، والنهج بمشاركة مجتمعية، ونهج الإدارة السليمة للمياه التي تشمل منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تشجع **حماية النظم المتنوعة بيولوجياً والمنتجة** التي تشمل مجموعة متنوعة من المحاصيل والماشية، والأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل، والغابات والمزارع، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة، فضلاً عن المناظر الطبيعية المتنوعة بيولوجياً، بما فيها الغابات والمياه والسواحل البحرية، **وصونها واستخدامها المستدام**. ويجب استكمال ذلك باعتماد وتطبيق ممارسات إنتاج الأغذية وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، بما في ذلك نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة³⁵، بطريقة تكون مجدية من الناحية الاقتصادية ليتمكن جميع أصحاب حقوق الحياة الشرعيين من صون هذه الحقوق والمحافظة على سبل عيشهم.
- (د) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تحمي **حقوق السكان الأصليين وصغار المنتجين والفلاحين والمجتمعات المحلية الأخرى** التي تعتمد نظم الحياة العرفية وتمارس الحوكمة الذاتية للأراضي ومصايد الأسماك والغابات، على الأراضي والأقاليم والموارد التي كانت تقليدياً تمتلكها أو تعيش فيها أو تستخدمها

³⁵ فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2019. [النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية](#). تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية والتابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، روما.

أو التي قامت بشرائها. ويجب المحافظة على سبل عيشها، وتتمين معارفها وممارساتها التقليدية والجماعية، وحماية قدرتها على الحصول على الأغذية التقليدية، وإعطاء الأولوية لأنماطها الغذائية وتغذيتها ورفاهها.

3-2-3 تعزيز التغذية في الزراعة وإنتاج الأغذية

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تدمج الأهداف التغذوية في سياساتها الوطنية المتعلقة بالزراعة.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والشركاء في التنمية والجهات المانحة تنويع الاستثمارات الزراعية ودعم جميع أنواع وأحجام المنتجين ليعتمدوا ممارسات الإنتاج المستدام وليبتجوا المحاصيل والأغذية المتنوعة والمغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية وتوفر الدخل اللائق وسبل العيش والقدرة على الصمود للمزارعين، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة و/أو المزارع الأسرية والعاملين في المزارع. ويجب أن يشمل ذلك دعم الثروة الحيوانية المستدامة، والحراثة الزراعية، ونظم الحيوانات ومصايد الأسماك (بما في ذلك نظم الصيد الحرفي وتربية الأحياء المائية) وتشجيعها.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تدمج الزراعة الحضرية وشبه الحضرية واستخدام الأراضي الحضرية في استراتيجيات التنمية الزراعية الوطنية والمحلية، وبرامج الأغذية والتغذية، والتخطيط الحضري والإقليمي، بوصفهما مساهمة قيمة في الأنماط الغذائية الصحية لسكان المناطق الحضرية المتزايد عددهم وفي التماسك الاجتماعي للمجتمعات المحلية.
- (د) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تؤمن بيئة تمكينية لمساعدة المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية وضمان وصولهم إلى التكنولوجيات الحديثة والمستدامة، والمساعدة الفنية، والمعلومات التغذوية في حزم فنية للإرشاد المتعلق بالزراعة وغيرها من المجالات، وأن توفر لهم التدريب على المهارات، وتنمية القدرات ليتمكنوا من استخدام هذه التكنولوجيات/المساعدة/المعلومات التي من شأنها أن تحسّن إنتاج المحاصيل وسلامتها وجودتها التغذوية في الأسواق.
- (هـ) وللحد من التقلّب المفرط في أسعار الأغذية، ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تعزز نظم معلومات السوق التي توفر المعلومات الشفافة وفي الوقت المناسب عن معاملات السوق المتعلقة بالأغذية مع التركيز بقدر أكبر على السلع الأساسية المغذية والمحاصيل اليتيمة، بما في ذلك تحسين تتبع مخزون الإمدادات الغذائية الحالية والمستقبلية والبيانات المتعلقة بالأسعار.
- (و) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار لإنتاج المحاصيل المغذية مثل الفاكهة، والخضار، والجوزيات، والبقول، والحبوب، والمحاصيل المحصّنة بيولوجياً (التي يجري تطويرها من خلال التربية التقليدية في المزرعة)، والأغذية الحيوانية المصدر المتنوعة (مثل منتجات الألبان والأسماك والبيض واللحوم)، التي يجري تطويرها مع مراعاة سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة و/أو المزارعين الأسريين.

3-2-4 تحسين تخزين الأغذية وتجهيزها وتحويلها وتعديل تركيبها

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والجهات المانحة الاستثمار في البنية التحتية (مثل مرافق التخزين، والطرق، والجسور، والأسواق المادية، ونظم معلومات السوق) لتفادي الفاقد بعد الحصاد وضمان قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على توفير الأغذية المتنوعة والقابلة للتلف والمأمونة للأسواق بطريقة مستدامة.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمزارعين وجمعياتهم، تيسير تقليل الفاقد من الأغذية والمغذيات في المزارع خلال التخزين بعد الحصاد، وطيلة فترة التجهيز والنقل والبيع بالتجزئة (لا سيما مع الأغذية القابلة للتلف مثل الفاكهة والخضار والألبان والبيض والأسماك واللحوم). وتشمل إجراءات التيسير كلاً من التدريب وبناء القدرات في مجال ممارسات الإدارة المحسنة، وتشجيع اعتماد التكنولوجيات الملائمة³⁶.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تضع توجيهات بشأن استخدام تكنولوجيات التجهيز³⁷ التي من شأنها أن تحسّن المحتوى التغذوي للأغذية، وأن تقلل الفاقد من المغذيات بعد الحصاد، وأن تعزز التخزين الطويل الأجل للأغذية لا سيما خلال فترات الجفاف والفيضانات وعدم كفاية الإنتاج.
- (د) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تعزز الصكوك التنظيمية والحوافز الرامية إلى تشجيع تعديل تركيبة الأغذية، على أن تستكمل بالتدابير المناسبة مثل بطاقات التوسيم على الجزء الأمامي للمنتجات والضرائب لتقليل الترويج للأغذية ذات الكثافة العالية من الطاقة وذات القيمة التغذوية المتدنية (مثل الأغذية الغنية بالصوديوم، والسكر، والدهون التقلبية و/أو المشبعة) وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية.
- (هـ) وينبغي للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تسعى إلى تحقيق أهداف الصحة العامة المتسقة مع الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية عبر زيادة إنتاج وتشجيع الأغذية والمنتجات الغذائية المغذية التي تساهم في توفير نمط غذائي صحي، مثل زيادة المحتوى التغذوي والحفاظة عليه وبذل الجهود لتعديل تركيبة الأغذية، عند الحاجة، عبر تقليل المحتوى الزائد من الصوديوم، والسكر، والدهون المشبعة، والتخلص من الدهون التقلبية في الأغذية.

3-2-5 تحسين تغذية العاملين في المزارع والنظم الغذائية وصحتهم

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تضمن احترام الحق في العمل اللائق للمزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية والعاملين فيها (بما في ذلك المهاجرين والعمال غير الشرعيين) وحمايته وإعماله، وحماية هؤلاء

³⁶ تشمل هذه التكنولوجيات وحدات التخزين في الغرف المبردة، وغرف التبريد التي تعمل على الطاقة الشمسية، والمبردات، والتخزين الجاف، وبراميل التخزين، ومرافق التجفيف.

³⁷ تشمل هذه التكنولوجيات التجفيف اللحظي والشمسي، وتحويل الأغذية إلى معاجين ومواد للدهن، والتعليق الملائم للمحافظة على المحتوى التغذوي، وإثراء الأغذية الناقلة بالمغذيات الدقيقة المفيدة للصحة بعد الحصاد. ويجب أن يسترشد إثراء الأغذية بالمعايير الوطنية، مع توافر نظم ضمان الجودة والرقابة عليها للحرص على تحسين الجودة.

- الأشخاص وسلامتهم، وعدم وجود أي عبء غير ضروري أو عمل غير مبرر (بما في ذلك استرقاق الأطفال) يمكنه أن يؤثر سلباً على حالتهم الصحية.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تؤمن الحماية الاجتماعية، عند الاقتضاء، لمنتجي الأغذية والعاملين في مجال الأغذية لضمان أمنهم الغذائي وكسبهم أجوراً معيشية وسبل عيش كافية، وحصولهم على أنماط غذائية صحية وخدمات صحية مناسبة.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تحسّن الحالة التغذوية للعمال، وأن تعزز حصولهم على الأغذية المغذية المرتبطة بالأنماط الغذائية الصحية في مكان العمل أو من خلاله، وأن تشجّع إنشاء مرافق للرضاعة الطبيعية.

3-2-6 تمكين الشباب في النظم الغذائية

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تشرك الشباب وتمكّنهم عبر إزالة العقبات أمامهم وتحسين وصولهم إلى الأراضي، والموارد الطبيعية، والمدخلات، والأدوات، والمعلومات، والإرشاد، والخدمات الاستشارية والمالية، والتعليم، والتدريب، والأسواق، والمشاركة في عمليات صنع القرارات وفقاً للتشريعات واللوائح الوطنية.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية أن تستثمر في التدريب المهني الملائم والتثقيف وبرامج التوجيه للشباب من أجل زيادة قدراتهم وحصولهم على فرص العمل اللائق وفرص إقامة المشاريع لتحفيز انتقال الجيل المقبل إلى النظم الغذائية المستدامة.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تعزز تطوير الابتكارات المستدامة ومراكز الموارد والتكنولوجيات الجديدة ووصول الشباب إليها على طول سلاسل الإمدادات الغذائية التي تعزز التغذية وتدعم المؤسسات الاجتماعية (لا سيما في البلدان التي تشهد معدلات مرتفعة من الهجرة الداخلية والخارجية للشباب).

3-3 الوصول المنصف إلى الأنماط الغذائية الصحية التي توفرها النظم الغذائية المستدامة

40- تشمل البيئات الغذائية الأغذية المتوفرة والتي يسهل على الناس الوصول إليها في محيطهم، فضلاً عن الجودة التغذوية لهذه الأغذية، وسعرها، وملاءمتها، وتوسيمها، والترويج لها. وينبغي أن تحرص هذه البيئات على أن تتوفر للأشخاص سبل الوصول المنصف إلى ما يكفي من الأغذية المأمونة والمغذية التي تلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة³⁸، مع مراعاة مختلف العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤثر على هذا الوصول. ويمكن أن يشكل الحصول على أنماط غذائية صحية مشكلة بالنسبة إلى العديد من الأشخاص، ذلك أنها قد لا تكون متوفرة أو متاحة أو ميسورة الكلفة لأسباب كثيرة. ويعرض هذا القسم نقاط

³⁸ منظمة الأغذية والزراعة. 2004. الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني. الفقرة 15.

الدخول السياساتية الممكنة لتحسين الوصول المادي والاقتصادي إلى الأنماط الغذائية الصحية وتوافرها ضمن النظم الغذائية المستدامة في الأماكن التي يشتري فيها الناس الأغذية ويختارونها ويتناولونها.

3-3-1 تحسين الوصول إلى الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تحسّن توافر الأغذية المغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية وإمكانية الوصول إليها من خلال الاتفاقات والسياسات التجارية والاستثمارية، وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية والقواعد المتفق عليها من جانب أطراف متعددين، وأن تستخدم هذه الاتفاقات لضمان أعمال الحق في الغذاء الكافي بشكل مطرد في بلدان أخرى.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تعتمد منظوراً منصفاً عند الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى معالجة البيئات الغذائية وأن تحرص على حصول أعضاء المجتمعات المحلية المهمشة والضعيفة تاريخياً، وسكان المجتمعات المنخفضة الدخل، والسكان الأصليين، والفلاحين، والأشخاص الذين يواجهون قيوداً بسبب العمر أو المرض أو الإعاقة، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية على فرص كافية للوصول إلى أسواق الأغذية المتنوعة وتولي زمامها وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تقلل من الحواجز المادية ليتمكن الأشخاص من زرع مختلف أنواع الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، أو شرائها أو طلبها أو تناولها في بيئة غذائية معيّنة. ويمكن تحقيق ذلك عبر وضع سياسات التخيط الحضري التي تشجّع متاجر البيع بالتجزئة التي تبيع الأغذية المغذية والميسورة الكلفة التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية وتمنع انتشار المتاجر التي تبيع فائضاً من الأغذية ذات الكثافة العالية من الطاقة وذات القيمة التغذوية المتدنية، والتي تعزز إنتاج الأغذية في الحدائق المنزلية والبساتين، حيثما يكون ذلك مناسباً.
- (د) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تشجّع قوانين تصنيف المناطق وإصدار الشهادات والحوافز الضريبية لأسواق المزارعين، وتجار التجزئة المتنقلين، وبائعي الأغذية في الشوارع، وبدائل البيع بالتجزئة الأخرى التي تبيع الأغذية المغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية في المناطق المنخفضة الدخل، وأن تحد من تركّز البائعين الذين يبيعون الأغذية ذات الكثافة العالية من الطاقة وذات القيمة التغذوية المتدنية.
- (هـ) ويمكن للجهات الفاعلة الحكومية، بالتعاون مع جمعيات المستهلكين، أن تنظم بائعي الأغذية بالتجزئة المحليين وأن تحفّزهم على زيادة عدد المنتجات الغذائية المغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، وأصنافها ومبيعاتها. ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء مجالس محلية معيّنة بالسياسات الغذائية لأخذ رأي المقيمين بشأن أفضل طريقة لتحسين توافر الأنماط الغذائية الصحية في مجتمعاتهم المحلية والوصول إليها وإتاحتها بكلفة ميسورة.

3-3-2 تحسين توافر الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية وإتاحتها بكلفة ميسورة

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تنظر في اعتماد سياسات ضريبية لتعزيز توافر الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة. ويشمل ذلك الإعانات الرامية إلى تشجيع الخيارات الغذائية الصحية من أجل

- الحرص على أنها ميسورة الكلفة وقادرة على المنافسة مقارنة بالأغذية والمشروبات ذات الكثافة العالية من الطاقة وذات القيمة التغذوية المتدنية التي يجب إلغاء التسهيلات الضريبية أمام تطويرها وتسويقها.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تقوّي نظم المشتريات العامة عبر الحرص على توافر الأنماط الغذائية الصحية وجعلها ملائمة في السياقات والمؤسسات العامة من قبيل الحضانات وغيرها من مرافق رعاية الأطفال، والمدارس، والمستشفيات، وبنوك الأغذية، وأماكن العمل، والمكاتب الحكومية، والسجون بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تربط توفير الوجبات المدرسية الصحية بتحقيق أهداف تغذوية واضحة تكون متنسقة مع الخطوط التوجيهية الوطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية ومكيفة مع احتياجات الفئات العمرية المختلفة، مع إيلاء عناية خاصة لاحتياجات المراهقات. وينبغي لوضعي السياسات ووكالات الأمم المتحدة النظر في الترويج للوجبات المدرسية المحلية حيث يتم شراء الأغذية المقدمة في المدارس من المزارعين المحليين و/أو الأسريين و/أو أصحاب الحيازات الصغيرة.
- (د) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية أن تيسّر توافر الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة للأسر الفقيرة من خلال برامج الحماية الاجتماعية من قبيل القسائم الشرائية أو المبالغ النقدية أو التغذية المدرسية أو برامج المكملات الغذائية.
- (هـ) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمستهلكين ومنظمات المزارعين تشجيع توافر الأغذية المغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية من خلال أسواق المزارعين المحليين والتعاونيات المجتمعية وغير ذلك من جهود بناء المجتمعات المحلية التي تجمع الأشخاص حول ثقافات غذائية محلية.

3-3-3 رصد التكنولوجيات الجديدة وتعزيز الاتجاهات لصالح الأنماط الغذائية الصحية

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تفهم تأثير الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وتسويق الأغذية على الإنترنت وأن تعترف به، وأن تعمل على رصد شركات الإعلام وتشجيعها على الترويج للأغذية المغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية على مواقع التواصل الاجتماعي.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تعترف بالاتجاه المتنامي المتمثل في شراء الأغذية على الإنترنت واستهلاكها خارج المنزل (بما في ذلك الأغذية المباعة في الشوارع)، وأن تحفز المطاعم/المنافذ الإلكترونية على تقديم الأطباق المصنوعة من الأغذية المغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، وعرض المعلومات بشأن الأغذية في قائمة الطعام (مثل السعرات الحرارية وتركيبات المنتجات وغيرها من المعلومات عن المحتوى التغذوي)، وتفادي هدر الأغذية والتقيّد باللوائح الخاصة بسلامتها.

4-3 سلامة الأغذية في النظم الغذائية المستدامة

41- تمس سلامة الأغذية جميع أجزاء النظام الغذائي وتتسم بأهمية حاسمة في الوقاية من العوامل المرضية المنتقلة عن طريق الأغذية والمخاطر والأمراض، ومن انتقال السموم التي تحدث بصورة طبيعية ومبيدات الآفات والمضادات الحيوية والمعادن الثقيلة أو التلوث بها. ولا يمكن أن تعتبر الأغذية مغذية إن لم تكن مأمونة، كما يعيق الافتقار إلى سلامة الأغذية

اعتماد الأنماط الغذائية الصحية. وتزايد الحاجة الملحة إلى تحسين القدرة على تتبع سلامة الأغذية من أجل المساعدة على رصد تدفق الإمدادات الغذائية، وتحسين ربط المنتجين بالمستهلكين، وتيسير عملية استرجاع الأغذية وسحبها من الشبكات المنسقة. ويسلّط هذا القسم الضوء على الحاجة إلى التعاون العالمي والوطني في مجال سلامة الأغذية وإلى أن يكون كل صاحب مصلحة مسؤولاً وخاضعاً للمساءلة بشأن مصدر الأغذية ومناولتها ومراقبتها بسبب إمكانية انتشار الأمراض المرتبطة بها.

3-4-1 اللجوء إلى التعاون الوطني والدولي في مجال سلامة الأغذية

(أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تعزز سلامة الأغذية في سياساتها المتعلقة بالنظم الغذائية أو أن تطوّر سياسات بشأن سلامة الأغذية تنظر في اعتماد إجراءات على امتداد النظم الغذائية وتتعلّق بإنتاج الأغذية وتجهيزها ومناولتها وإعدادها وتخزينها وتوزيعها.

(ب) ويتعيّن على الجهات الفاعلة الحكومية القيام، حسب الاقتضاء، بتطوير ووضع وتقوية وإنفاذ نظم مراقبة الأغذية، بما في ذلك مراجعة التشريعات واللوائح التنظيمية الوطنية الخاصة بسلامة الأغذية واعتمادها وتحديثها وتنفيذها ليتمكن منتجو وموردو الغذاء على طول سلسلة الإمدادات الأغذية من تأدية عملهم بسلامة. ونظراً إلى الأهمية المحورية التي يتسم بها عمل هيئة الدستور الغذائي بشأن التغذية وسلامة الأغذية وجودتها، ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تنقّذ، حسب الاقتضاء، مواصفات الدستور الغذائي المعتمدة دولياً على المستويين الوطني ودون الوطني.

(ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تشارك في الشبكات الدولية لتبادل المعلومات بشأن سلامة الأغذية، بما في ذلك مراقبة المخاطر المنقولة بواسطة الأغذية وتفشي الأمراض وإدارة حالات الطوارئ، وأن تتقاسم الأدلة والبيانات معها وتساهم فيها لتحسين سلامة الأغذية في مجموعة من القضايا مثل مخلفات مبيدات الآفات ومضادات الميكروبات، والمواد المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والمواد الكيميائية وغير المأمونة المضافة إلى الأغذية، والبكتيريا والفيروسات والطفيليات الممرضة والاحتيايل/الغشّ في المنتجات الغذائية.

3-4-2 ضمان سلامة الأغذية في نظم الإنتاج

(أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تنظر في اتباع نهج الصحة الواحدة³⁹ إزاء سلامة الأغذية على طول سلسلة الأغذية والأعلاف، مع الاعتراف بالترابط القائم بين سلامة الأغذية وصحة الإنسان والنباتات والحيوانات والبيئة.

³⁹ الصحة الواحدة هي نهج يرمي إلى تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات والتشريعات والبحوث التي تتواصل فيها قطاعات متعددة (مثل الصحة العامة، وصحة الحيوان والنبات، والبيئة) وتعمل معاً من أجل تحقيق نتائج أفضل في مجال الصحة العامة. المرجع:

<https://www.who.int/features/qa/one-health/en/>

(ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، أن تضع خطوطاً توجيهية وطنية بشأن الاستخدام الرشيد لمضادات الميكروبات في الحيوانات المنتجة للأغذية وأن تنفذها وفقاً للمعايير المعتمدة دولياً وذات الصلة باتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية وفريق المهام الحكومي الدولي المخصص التابع للدستور الغذائي والمعني بمقاومة مضادات الميكروبات من أجل الحد من الاستخدام غير العلاجي لمضادات الميكروبات والتخلص التدريجي من استخدامها كمواد محفزة للنمو.

3-4-3 حماية المستهلكين من المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية في الإمدادات الغذائية

(أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والشركاء في التنمية تعزيز وتحسين إمكانية التتبع في سلسلة الإمدادات الغذائية والكشف المبكر عن التلوث، والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة لإيجاد الحلول في مجال التتبع.

(ب) ويتعين على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والجهات المانحة أن تستثمر في تدريب منتجي الأغذية ومناوليها ومعدّيها وأن تعتمد الممارسات العلمية القائمة على المخاطر التي يمكنها أن توفر الأغذية المأمونة وأن تحافظ في الوقت نفسه على قيمتها التغذوية.

(ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تفهم وتقيم المخاطر والتداعيات غير المقصودة المترتبة عن المنتجات الغذائية الجديدة التي تستحدثها التكنولوجيات الناشئة (مثل اللحوم المصنّعة في المختبرات والمنتجات المعدلة وراثياً وغيرها) وأن تدير هذه المنتجات، حسب الاقتضاء، تبعاً لتقييمات المخاطر العلمية ومواصفات الدستور الغذائي، أينما توافرت، كما يحصل مع أي منتج غذائي جديد في الأطر التنظيمية الدولية.

3-5 العلاقات الاجتماعية والمعارف وثقافة الأنماط الغذائية

42- من الأهمية بمكان مراعاة المجموعة المتنوعة من الثقافات الغذائية، والمعايير الاجتماعية، والعلاقات، والتقاليد التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية، وحماتها من غير تقويض التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويعرض هذا القسم نقاط الدخول السياساتية لتحسين الوصول إلى المعارف، والتوعية، والتثقيف، والمعلومات الجيدة المتاحة للناس بشأن الأغذية المغذية والأنماط الغذائية الصحية والتغذية، كسبيل لتمكين الناس والجهات الفاعلة الرئيسية على امتداد النظم الغذائية ولتحسين الأماكن التي يحصل فيها الأشخاص على الأغذية في حياتهم اليومية. وتعد التدخلات الخاصة بكل سياق وتعزيز الأنماط الغذائية والمعارف التقليدية المنبثقة عن مختلف النظم الغذائية أمراً حيوياً لضمان التأثير على التغذية والبيئة بطريقة عادلة وإيجابية ومستدامة.

3-5-1 استخدام السياسات والأدوات لتوفير التثقيف والمعلومات بشأن الأنماط الغذائية الصحية

(أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تضع خطوطاً توجيهية وطنية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية لمختلف الفئات العمرية، يكون من شأنها تعريف الأنماط الغذائية الصحية المناسبة لكل سياق والمتنوعة من خلال مراعاة المحركات الاجتماعية والثقافية والعلمية والاقتصادية والإيكولوجية والبيئية.

- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن **تطوّر معايير التغذية وأن تقيّد تسويق** (بما في ذلك التسويق الرقمي) الأغذية ذات الكثافة العالية من الطاقة وذات القيمة التغذوية المتدنية والمشروبات المحلاة بالسكر، والترويج لها والتعرض لرعايتها التجارية، لا سيما للأطفال الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة أو أقل، وفقاً للقواعد المتفق عليها من جانب أطراف متعددين والتشريعات الوطنية، حيثما كان ذلك ممكناً.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن **تنظم تسويق بدائل حليب الأطفال التجارية** وبدائل حليب الأم الأخرى وأن تنفذ المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم⁴⁰ والقرارات اللاحقة الصادرة عن جمعية الصحة العالمية.
- (د) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن **تنظّم التوسيم التغذوي وأن تنظر في وضع بطاقات التوسيم على الجزء الأمامي للمنتجات** من أجل تشجيع الأنماط الغذائية الصحية. ويجب أن يكون نظام وضع بطاقات التوسيم على الجزء الأمامي للمنتجات متنسقاً مع سياسات الصحة العامة والتغذية واللوائح الغذائية الوطنية، ومع توجيهات منظمة الصحة العالمية والخطوط التوجيهية للدستور الغذائي ذات الصلة. كما يجب أن يشمل نظام وضع بطاقات التوسيم على الجزء الأمامي للمنتجات نموذجاً أساسياً للخصائص التغذوية يكون من شأنه مراعاة الجودة التغذوية العامة للمنتج أو المغذيات المهمة بالنسبة إلى الأمراض غير المعدية (أو كليهما). ويجب النظر في اعتماد سياسات تكاملية لكي لا تباع الأغذية ذات الكثافة العالية من الطاقة وذات القيمة التغذوية المتدنية أو لكي لا يجري تسويقها في الأماكن العامة أو على مقربة من المدارس، بما في ذلك دور الحضانة ومرافق الرعاية بالأطفال.
- (هـ) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن **تشجّع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على تصميم أسواق الأغذية والمطاعم والأماكن الأخرى التي تباع الأغذية** أو تقدمها من خلال عرض الأغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية في أماكن البيع بالتجزئة والترويج لها.
- (و) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأطباء والعاملين في القطاع الصحي النظر في **إقران التثقيف والإرشاد في مجال التغذية** للسكان المشاركين في برامج تغذية الأمهات والأطفال.
- (ز) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأطباء والعاملين في القطاع الصحي **تعزيز التواصل بغرض التغيير الاجتماعي والسلوكي** وتدخلات الدعم الاجتماعي كسبيل للتأثير بطريقة إيجابية على المعارف والمواقف والمعايير الاجتماعية، وتنسيق الرسائل المتعلقة بالتغذية والموجهة عبر مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال للوصول إلى مستويات متعددة من المجتمع (مثل الحملات الإعلامية).
- (ح) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، ومعدّي الأغذية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص **تثقيف جميع الجهات الفاعلة في النظم الغذائية لإسناد الأولوية لخفض المهدر من الأغذية**. ويمكن أن تشمل الإجراءات حملات للتوعية على المستويات الوطنية

والإقليمية والعالمية، ومخططات التوسيم، وتحديث الخطوط التوجيهية بشأن الأنماط الغذائية القائمة على الأغذية لمواءمة التوصيات مع السياسات والبرامج الرامية إلى التصدي للمهدر من الأغذية.

2-5-3 تشجيع المعارف والثقافة الغذائية المحلية

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة أن تستخدم الموارد المعرفية الإدراكية والثقافية والتعددية والقائمة على الأدلة لتعزيز التثقيف والمعارف في ما يتعلق بالأنماط الغذائية الصحية، والنشاط البدني، وتجنب المهدر من الأغذية، وتوزيع الأغذية داخل الأسرة، وسلامة الأغذية، والرضاعة الطبيعية المناسبة، والتغذية المكتملة مع مراعاة المعايير الثقافية والاجتماعية والتكيف مع مختلف الجماهير والسياقات.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقادة المجتمعيين والعاملين الاجتماعيين وأخصائيي الصحة تشجيع الثقافة الغذائية وأهمية الأغذية في التراث الثقافي، ومهارات الطهي، والتثقيف التغذوي في المجتمعات المحلية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الجمعيات الأهلية وجمعيات المستهلكين والمؤسسات التعليمية التي تستهدف الرجال والنساء.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تحمي وتعزز معارف السكان الأصليين المتعلقة بالتقاليد المحلية وأساليب إنتاج الأغذية التي تتمتع بفوائد تغذوية وبيئية، وإعدادها وحفظها.

3-5-3 تشجيع "مراكز" المعرفة والتثقيف والمعلومات التغذوية

- (أ) ينبغي للجامعات والمدارس أن تضع منهجاً دراسياً بشأن التغذية لجميع طلاب الطب والتمريض وتكنولوجيا الزراعة والأغذية خلال فترة تدريبهم.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة أن تعزز مهارات الطهي عند الأطفال في سن الدراسة والمراهقين والبالغين (بما في ذلك تشجيع أوقات الوجبات الجماعية والتواصل الاجتماعي حول الطعام واستهلاك الأنماط الغذائية الصحية وخفض المهدر من الأغذية) في المدارس وأماكن العمل والمراكز المجتمعية.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تعتمد سياسات شاملة بشأن الغذاء والتغذية في المدارس وتنفيذها، وأن تستعرض المناهج التربوية لإدماج مبادئ التغذية فيها، وأن تشرك المجتمعات المحلية في تعزيز البيئات الغذائية الصحية والأنماط الغذائية الصحية في المدارس وتمهيتها، وأن تدعم الخدمات الصحية والتغذوية في المدارس.
- (د) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أن تشارك في الحوارات بشأن التغذية مع المجتمعات المحلية من خلال الاستفادة من المعارف والخبرات والأفكار التي يملكها الأفراد الذين لا يعتبرون عادةً أعضاءً في مجتمع التغذية (مثل قادة المجتمعات المحلية، والقادة الدينيين، والطهاة، والمشترين من المتاجر الكبرى، والمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي، وقادة الشباب، والمزارعين ومنتجي الأغذية، ورؤاد الأعمال الشباب، ورؤساء البلديات، والمجتمعات المحلية).

6-3 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في النظم الغذائية

43- تعد العلاقات بين الجنسين والمعايير الثقافية من أبرز محركات الأنماط الغذائية الصحية والنتائج التغذوية. وفي بلدان عديدة، تقوم النساء بإنتاج الأغذية واتخاذ القرارات المتعلقة بالنمط الغذائي للأسرة، وبصفتهم الجهة الرئيسية لتقديم الرعاية، فهن يؤثرن في الحالة التغذوية لعائلتهن. وتعد المرأة عامل تغيير مهم لتحقيق التنمية المستدامة، ليس فقط بوصفها جهة فاعلة في النظام الغذائي بل أيضاً في أسرتها ومجتمعها المحلي والمجتمع بكامله. وتتحمل المرأة في الوقت نفسه عبء العمل المنزلي غير المتساوي، وهو ما يجب معالجته. بالتالي، يشكل تمكين النساء والفتيات من خلال التعليم والتوعية والوصول إلى الموارد والخدمات، عاملاً رئيسياً لتحسين التغذية. ويسلّط هذا القسم الضوء على أهمية تحسين رفاه المرأة، وضمان حصولها على الموارد المالية والفنية والحيوية المادية، وتحسين دورها كصفة فاعلة و صوتها ووضعها، ومواجهة علاقات القوة والعوائق القانونية التي تحد من المساواة والخيارات المتاحة لها.

1-6-3 تمكين المرأة

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تسن القوانين التي تعزز المساواة في مشاركة المرأة والرجل في صنع القرارات السياسية والتي تدعم المرأة في تأدية أدوار قيادية في هيئات صنع القرار - مثل البرلمانات والوزارات والسلطات المحلية على مستوى المقاطعة والمجتمع المحلي - مع إيلاء عناية خاصة للمرأة الريفية، حتى تتمكن من المشاركة في إيجاد الحلول لمشاكل سوء التغذية التي تواجهها.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تشجّع قيام بيئة تمكينية لإحداث التغييرات الثقافية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين بفضل السياسات والبرامج والمؤسسات وحملات التوعية المحددة الرامية إلى التصدي لمختلف أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية أن تزيد رأس المال البشري للمراهقات والنساء عبر الحرص على وصولهن إلى التعليم، وبرامج محو الأمية، والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات الاجتماعية كسبيل لتحسين الحالة التغذوية للأسرة.

2-6-3 تشجيع المرأة والاعتراف بما كسبته من مشاركة في النظام الغذائي

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية ضمان حقوق الحياة المتساوية للنساء وتعزيز وصولهن المتساوي إلى الأراضي المنتجة، والموارد الطبيعية، والمدخلات، والأدوات الإنتاجية وتحكهنّ بها، ووصولهن إلى التثقيف والتدريب والأسواق والمعلومات بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحياة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة من القطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية أن تحسّن دور المرأة في الزراعة عبر منحها القدرة على صنع القرارات المتعلقة بالمحاصيل/الأغذية التي تختار إنتاجها وبكيفية قيامها بذلك. ويجب توفير إمكانية الوصول المتساوي إلى خدمات الإرشاد والخدمات

الاستشارية للمرأة بشأن المحاصيل والمنتجات الحيوانية التي تنتجها أو تجهزها، وبناء قدراتها للتعامل مع التجار، وتوفير الخدمات المالية (الاتئمان وآليات الادّخار) وفرص تنظيم المشاريع المبتكرة في النظم الغذائية. (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تشجّع التكنولوجيات الموقرة لليد العاملة والوقت التي يمكنها أن تساعد على تحسين سبل عيش المرأة، وأن تزيد الوصول إليها.⁴¹

(د) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تيسر المساواة في حصول المرأة على فرص العمل وإقامة المشاريع في النظم الغذائية والأنشطة ذات الصلة من أجل توليد الدخل وزيادة مشاركتها في القرارات بشأن استخدام دخل الأسرة وتشكيل المدّخرات وإدارتها من غير تعزيز الأدوار غير المتساوية للمرأة والرجل. ويشمل ذلك التدريب على ميزانية الأسرة والأعمال التجارية، وتنمية المهارات المتعلقة بصنع القرارات، وتحسين الخدمات والمنتجات المالية التي يسهل على المرأة الوصول إليها والتي تناسب احتياجاتها، والأدوات لمساعدة الرجال والنساء على تعزيز التواصل في ما بينهم داخل الأسرة.

3-6-3 الاعتراف بالوضع التغذوي للمرأة وحرمانها من التغذية

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء في التنمية إيلاء عناية خاصة للرفاه التغذوي للمراهقات والنساء وتوفير العناية والخدمات الصحية والتغذوية عبر مختلف القطاعات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحرص على أن تكون استراتيجيات التنمية الوطنية مدفوعة من التحليلات الجنسانية وأن تكون النساء والمراهقات اللواتي يعانين من تدهور وضعهن التغذوي ومن مستويات عالية من الحرمان، المستفيدات من برامج الحماية الاجتماعية ومنافعها.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية، باعترافها بالوقت وعبء العمل اللذين تخصّصهما المرأة لإعداد الوجبات المغذية وبدور المرأة في الزراعة وإنتاج الأغذية، أن تقر بأهمية عمل الرعاية غير مدفوع الأجر على مستوى الأسرة وأن تثمنه من خلال تنفيذ قوانين الحماية وبرامج الحماية الاجتماعية وغير ذلك من المنافع بطريقة فعالة، وأن تمكّن توزيع عمل الرعاية بطريقة منصفة بين الجنسين. ويجب تعزيز المساواة في مشاركة الرجل في العمل غير مدفوع الأجر، لا سيما حيث تكون المرأة نشطة هي أيضاً في العمل المنتج.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تستحدث إطاراً قانونياً تمكينياً وممارسات داعمة لحماية الرضاعة الطبيعية ودعمها، وأن تضمن ألا يؤدي قرار الإرضاع الطبيعي إلى خسارة النساء لأمنهن الاقتصادي أو لأي من حقوقهن. ويشمل ذلك تنفيذ التشريعات المتعلقة بحماية الأمومة، بما في ذلك الحق في الحصول على إجازة الأمومة (أو الأبوة) المدفوعة والممولة من القطاع العام ورفع الحواجز أمام الرضاعة الطبيعية في مكان العمل (الافتقار إلى فترات الراحة والمرافق والخدمات).

⁴¹ تشمل هذه التكنولوجيات معدات حفظ الأغذية وتجهيزها، والتخزين البارد، والتجهيز بالتسخين والتجهيز الحراري، وأجهزة الطحن/المزج، والمواقد الموقرة للطاقة، والمعدات الزراعية الحديثة لحرث المحاصيل/الأغذية المغذية وزرعها وحصدتها وتربية المجترات الصغيرة والدواجن.

7-3 النظم الغذائية القادرة على الصمود في السياقات الإنسانية

44- يعد ربط التدخلات في مجال الأمن الغذائي والتغذية خلال الأزمات الإنسانية (الكوارث التي هي من صنع الإنسان والمتصلة بالمناخ) بالاستراتيجيات الأطول أجلاً لتقوية قدرة النظم الغذائية على الصمود، أمراً أساسياً. وتنجم الأزمات القصيرة أو الممتدة في الكثير من الأحيان عن النزاعات وتغيّر المناخ، الأمر الذي يؤدي إلى تشريد الملايين من الأشخاص وبالتالي إلى زيادة إمكانية تعرّضهم لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ونظراً إلى أهمية النظم الغذائية القادرة على الصمود، يشدد هذا القسم على أهمية تعزيز الترابط بين وضع البرامج الإنسانية والإنمائية وبيني على المبادئ الأحد عشر الواردة في إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة⁴² الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي.

1-7-3 حماية فئة السكان الأكثر عرضة لسوء التغذية في السياقات الإنسانية

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات الإنسانية أن تولي عناية خاصة لحصول الفئات الأشد ضعفاً والمهمشة على الأغذية المغذية والدعم التغذوي، وأن تحميه وتيسره.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والأطراف المعنية بالنزاع أن تحترم وتحمي تساوي جميع الأفراد المتضررين والسكان المعرضين للخطر في الأزمات الحادة والممتدة، في الحصول من دون عراقيل على المساعدات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية وفقاً للمبادئ الإنسانية المعترف بها دولياً، على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاقية جنيف لعام 1949 وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخرى المعتمدة بعد عام 1949.
- (ج) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والمساعدة والتعاون الدوليين عند الاقتضاء، أن تضمن حصول اللاجئين وطالبي اللجوء في أراضيها على الأغذية المغذية والدعم التغذوي وفقاً لالتزاماتها بموجب الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

2-7-3 تحسين جودة المساعدة الغذائية والتغذوية

- (أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية وجميع الأطراف المعنية بالنزاعات والكوارث المتصلة بالمناخ والمساعدة الغذائية، بما في ذلك المنظمات الإنسانية، أن تحرص على إجراء تقييمات وتحليلات للأمن الغذائي والتغذية (مثل نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) طوال فترة الأزمة لكي تسترشد بها الاستجابة الغذائية والتغذوية وأي مكونات من النظام الغذائي المحلي التي تحتاج إلى إعادة تأهيل.
- (ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تعترف بالتغذية كحاجة أساسية ويجب أن ترمي المساعدة الإنسانية إلى تلبية المتطلبات التغذوية للسكان المتضررين، لا سيما الأكثر عرضة لسوء التغذية. ويجب أن تكون أي مادة غذائية مقدمة ذات جودة تغذوية وكمية مناسبة، ومأمونة، ومقبولة، وألا تلحق الضرر بالأسواق

⁴² إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي

المحلية. ويجب أن تكون الأغذية مطابقة للمعايير الغذائية لحكومة البلد المضيف وأن تتماشى مع مواصفات الدستور الغذائي المتعلقة بالسلامة والجودة والتوسيم.

(ج) وينبغي تشجيع الجهات الفاعلة الحكومية ومنظمات المساعدة الإنسانية على شراء الأغذية المدعمة والمنتجة محلياً (بما في ذلك الأغذية العلاجية والتكميلية الجاهزة للاستعمال في بعض السياقات) والتي يضمن توافرها من خلال آليات الحماية الاجتماعية وبرامج إدارة سوء التغذية الحاد، مع تحسين التغطية في أوقات الأزمة. ويجب استخدام التدعيم لفترات محدودة وفي أماكن محدودة فقط، ولا يجب أن يعرقل الأسواق المحلية والقدرة على الحصول على الأغذية في المدى الطويل.

(د) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تعتمد سياسة واضحة بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال في حالات الطوارئ، وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تحرص على تنفيذ هذه السياسات وتنسيقها وتعزيزها وتحسينها خلال الأزمات الإنسانية.

(هـ) وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الإنسانية أن تحرص خلال تقديم المساعدة النقدية والقسائم، على أن سلّ الحد الأدنى من النفقات ونقل القيمة تشجّع الأغذية المغذية المتاحة محلياً وبكمية كافية لتأمين نمط غذائي صحي في جميع مراحل الحياة.

3-7-3 ضمان قدرة النظم الغذائية على الصمود في السياقات الإنسانية

(أ) ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تقوم بالشراكة مع المنظمات المعنية، بتطوير واستخدام نظم الإنذار المبكر، ونظم المعلومات الخاصة بالمناخ، ونظم المعلومات الخاصة بالأغذية والزراعة التي تكشف وترصد الأخطار التي تهدد إنتاج الأغذية وتوافرها والوصول إليها وسلامتها والتلاعب بها. ويجب إدماج نظم الإنذار المبكر هذه في نظم تحليل الأغذية الأوسع نطاقاً التي تشمل رصد توافر الأغذية المغذية التي تساهم في الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة على المستوى المحلي.

(ب) وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية والشركاء في التنمية والجهات المانحة الاستثمار في تدابير الحد من مخاطر الكوارث التي تعود بالمنفعة على الذين هم أكثر عرضة للخطر أو أشد احتياجاً للمساعدة. وبصورة خاصة، يجب حماية الأصول المنتجة من ظواهر الطقس الحادة وآثار المناخ بطريقة تعزز قدرة السكان المتضررين على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن النزاعات والكوارث المتصلة بالمناخ، وعلى التأقلم معها. وينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تسعى إلى استعادة الإنتاج المحلي للأغذية وإمكانية الوصول إلى السوق في أسرع وقت ممكن.

(ج) وينبغي للمنظمات الحكومية الدولية، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة، والشركاء في التنمية استخدام المنظمات المحلية في تنفيذ البرامج الخاصة بالمساعدات الغذائية الإنسانية وسبل كسب العيش من أجل دعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية، وتقوية النظم الغذائية المحلية المستدامة، وتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة و/أو المزارعين الأسريين على الوصول إلى الموارد لتعزيز الإنتاج والأسواق.

الجزء الرابع - تنفيذ ورصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية وتطبيقها

1-4 صياغة السياسات وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية

49- يُشجّع جميع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي على الترويج على المستويات كافة ضمن الجهات التابعة لهم، وبالتعاون مع المبادرات والبرامج الأخرى ذات الصلة، لنشر الخطوط التوجيهية الطوعية واستخدامها وتطبيقها من أجل دعم وضع السياسات والقوانين والبرامج والخطط الاستثمارية الوطنية المنسقة والمتعددة القطاعات وتنفيذها.

50- وترمي الخطوط التوجيهية الطوعية إلى دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025 بهدف زيادة وضوح الإجراءات الخاصة بالتغذية واتساقها وفعاليتها على جميع المستويات، بوصفها جوانب رئيسية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

51- وإن الجهات الفاعلة الحكومية مدعوة إلى استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية كأداة لإطلاق مبادرات جديدة ترمي إلى تحويل النظم الغذائية لتكون أكثر استدامة وقدرة على توفير الأنماط الغذائية الصحية. وتشمل هذه المبادرات تحديد الفرص المتاحة في مجال السياسات، وتشجيع الحوار الشفاف والمنفتح، وتعزيز آليات التنسيق، وإنشاء المنصات والشراكات والعمليات والأطر المتعددة أصحاب المصلحة أو تقويتها، من قبيل الحركة المعنية بتعزيز التغذية.

52- ويؤدي البرلمانون وتحالفاتهم الإقليمية ودون الإقليمية دوراً أساسياً في التشجيع على اعتماد السياسات، وإنشاء الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة، وإذكاء الوعي، وتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة المعنيين، وتخصيص الموارد لتنفيذ القوانين والبرامج التي تعنى بالنظم الغذائية والتغذية.

2-4 بناء القدرة على التنفيذ وتقويتها

53- تحتاج الجهات الفاعلة الحكومية، بدعم من الجهات المانحة والمؤسسات المالية، إلى حشد الموارد المالية والفنية والبشرية الملائمة لزيادة القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية وتحديد الأولويات لتفعيلها ورصدها على المستويين الوطني والمحلي. ويمكن للوكالات الفنية التابعة للأمم المتحدة وآليات التعاون الثنائي وغيرها من آليات التمويل أن تقدم المساعدة في هذا الصدد. ويتسم تنظيم حلقات العمل والدورات التدريبية المتعددة أصحاب المصلحة وتطوير الدلائل الفنية والسهولة الاستخدام التي يجري نشرها عن طريق خدمات الإرشاد والوسائل الرقمية، بالأهمية لتحديد السياقات المحلية والتكيف معها.

54- وتشجّع الجهات المانحة والمؤسسات المالية وهيئات التمويل الأخرى على تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية عند صياغة سياساتها لمنح القروض والهبات وبرامجها لدعم مساعي أصحاب الحقوق والمكلفين بالمسؤولية على السواء.

ويجب أن تساهم الخطوط التوجيهية الطوعية في تصميم الاستثمارات التي تهدف إلى زيادة إنتاج الأغذية المتنوعة والمغذية بكلفة ميسورة وبطريقة يسهل الحصول عليها، وتعزيز دمج بعدي التغذية والصحة في الخطط الاستثمارية الخاصة بقطاع الزراعة والأغذية، وتعزيز دمج بعدي الزراعة والنظم الغذائية المستدامة في خطط الاستثمار في التغذية والصحة.

55- ويشجع الشركاء في التنمية، والوكالات الفنية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها الوكالات التي يوجد مقرها في روما، والمنظمات الإقليمية على دعم الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الحكومية لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية. ويمكن أن يشمل هذا الدعم كلاً من البحوث والتعاون الفني، والمساعدة المالية، وتقديم المشورة السياساتية القائمة على الأدلة، وتنمية القدرات المؤسسية، وتقاسم المعارف وتبادل الخبرات، والمساعدة في وضع السياسات الوطنية والإقليمية. وينبغي اتخاذ الإجراءات لتحسين قدرة الشركاء على تصميم هذه الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة وإدارتها والمشاركة فيها، وضمان الشفافية والمساءلة، وتعزيز الحوكمة الجيدة لتحقيق النتائج الفعالة. علاوة على ذلك، يمكن الاستفادة من آليات التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة التي تعنى بالتغذية لدعم اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية على المستوى القطري.

56- وينبغي لمنظمات البحوث الوطنية والدولية والمؤسسات الأكاديمية والجامعات أن توفر المعارف والابتكارات والعلوم والأدلة بشأن جميع أبعاد النظم الغذائية (بما في ذلك طلب المواطنين/ المستهلكين وتغيير السلوك) لتمكين الجهات الفاعلة الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة في النظام الغذائي من دراسة الأدلة، وإسناد الأولوية للقضايا التي سيجري النظر فيها، وتقييم الآثار، ومعالجة التبادلات الممكنة.

57- ويمكن تيسير نشر الخطوط التوجيهية الطوعية واعتمادها من خلال تحديد "الجهات الفاعلة" و"عوامل التغيير"، لا سيما في المجتمع المدني، التي يمكنها إذكاء الوعي في مختلف القطاعات وعلى مختلف المستويات الحكومية وتنظيم حملات الدعوة على مستويات مختلفة.

3-4 رصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها

58- ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية أن تحدد، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، الأولويات السياسية الوطنية والمؤشرات ذات الصلة وأن تنشئ نظم الرصد والتبليغ أو أن تقوي النظم القائمة من أجل تقييم فعالية القوانين والسياسات واللوائح التنظيمية وتنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حال برزت آثار سلبية أو ثغرات.

59- ومن المتوقع أن تساهم الجهات الفاعلة الحكومية من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، في تحقيق الغايات العالمية الست المتعلقة بالتغذية (2025) التي أيدتها جمعية الصحة العالمية في عام 2012⁴³ والغايات الخاصة بالأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي⁴⁴. ويجب أن تدعم الخطوط التوجيهية الطوعية البلدان لتحديد الإجراءات ذات

<https://www.who.int/nutrition/global-target-2025/en/>⁴³
<https://www.who.int/beat-ncds/take-action/targets/en/>⁴⁴

الأولوية والتعهد بالتزامات محددة وقابلة للقياس ويمكن بلوغها وواقعية وحسنة التوقيت⁴⁵ من أجل تحقيق الأهداف الغذائية وتعزيز إقامة تحالفات غير رسمية بين البلدان لتسريع الجهود ومواءمتها حول مواضيع محددة ترتبط بمجال عمل واحد أو أكثر من مجالات عمل عقد التغذية وخطة عام 2030. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الدعوة لصالح السياسات والتشريعات، وتمكين تبادل الممارسات والخبرات، وتسهيل الضوء على النجاحات المحققة والدروس المستفادة، وتوفير الدعم المتبادل للإسراع في عملية التنفيذ.

60- وينبغي للجنة الأمن الغذائي العالمي أن تدرج الخطوط التوجيهية الطوعية في عملها الجاري في مجال الرصد، مع الاعتماد قدر الإمكان على الآليات القائمة. وينبغي للجنة أن تنظم حدثاً مواضيعياً عالمياً يتيح لجميع أصحاب المصلحة المعنيين التعلم من تجارب الآخرين في ما يتعلق بتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية وتقييم أهميتها وفعاليتها وأثرها على الأمن الغذائي والتغذية.

⁴⁵ ينبغي أن تكون الالتزامات القطرية بالعمل محددة وقابلة للقياس ويمكن بلوغها وواقعية وحسنة التوقيت، في سياق عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية وعملية متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. https://www.who.int/nutrition/decade-of-action/smart_commitments/en/